

مساهمة البرامج الاستثمارية العامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تيسمسيلت في ظل رهان تنويع الاقتصاد

صادق جميلة

باحثة في الدكتوراه

أستاذة مؤقتة بالمركز الجامعي تيسمسيلت

الملخص:

تعد البرامج الحكومية المسطرة في الجزائر منذ سنة 2000 إلى غاية يومنا هذا من بين أهم الأساليب التي اعتمدها من أجل تحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة. وقد حققت هذه البرامج العديد من النتائج الهامة بولاية تيسمسيلت وخصوصا تلك المتعلقة بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. إلا أن النتائج المحققة في كل من قطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة تعد ضعيفة مقارنة بما تزخر به الولاية من موارد طبيعية وحتى بشرية؛ ومع تأزم الوضع الاقتصادي في البلاد جراء انهيار أسعار البترول في الآونة الأخيرة تعد هذه القطاعات رهان ينتظر التحقيق بالنسبة للولاية والبلاد في ظل رهان تنويع الاقتصاد الوطني. لذا تجدر على السلطات المحلية الوقوف عليها والنهوض بها لما لها من آثار إيجابية على جميع الأصعدة.

مقدمة:

تسعى البلدان والمجتمعات متطورة كانت أو متخلفة على حد سواء لتحقيق التنمية المستدامة. وموضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزا هاما ما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية. إذ أن التنمية المحلية المستدامة تهدف إلى الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساعدة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين عرفت الجزائر تزايدا هاما في إيراداتها المالية الرعية جراء ارتفاع أسعار المحروقات عالميا، مما جعلها تتوجه نحو اتباع سياسة مالية توسعية بزيادة هامة في حجم النفقات العامة من خلال الإعتماد على برامج استثمارية خماسية عامة من أجل تسهيل انجاز مشاريع تنموية، وتمثلت هذه البرامج في⁽¹⁾:

* برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2000؛

* البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009؛

* برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 - 2014؛

* برنامج استناد النمو الاقتصادي 2015-2019.

استفادت ولاية تيسمسيلت وكغيرها من ولايات الوطن من هذه البرامج الاستثمارية العامة، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معالجة الاشكالية المتمثلة في: ما مدى مساهمة البرامج الاستثمارية العامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة لولاية تيسمسيلت؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة البرامج الإستثمارية التي استفادت منها ولاية تيسمسيلت منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2016. إضافة إلى النتائج التي حققتها فيما يخص التنمية المحلية المستدامة بها ورهانات الولاية في ظل رهانات الحكومة الرامية إلى تنويع الإقتصاد بعيدا عن المحروقات.

1- التنمية المحلية المستدامة أهدافها وأبعادها

1.1- التنمية المحلية المستدامة

يعد مصطلح التنمية المحلية المستدامة من المصطلحات الحديثة، إذ يعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة.

1.1.1- تعريف التنمية المحلية

تعددت التعاريف والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية، يعرفها J.L.Guigeu في كتاب له تحت عنوان " Le développement local " على أنها عبارة عن " التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتثمين ثرواتها المحلية التي ستقود إلى التنمية الاقتصادية"، وتعرف كذلك على أنها "مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واغنائها داخل إقليم ما انطلاقاً من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته وبالتالي ستكون ثمرة مجهودات سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال" (2).

عموما تعرف التنمية المحلية على أنها عملية وأسلوب واستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الحكومية والشعبية ضمن إقليم معين أو منطقة معينة من خلال استغلال مواردها المحلية المتاحة في البيئة الداخلية، إضافة إلى استغلال الفرص المتاحة في البيئة الخارجية؛ وهذا بغية الإرتقاء بالوحدات المحلية حضرية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتنظيمية (3).

1.1.2- تعريف التنمية المحلية المستدامة

إن الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة هو أول من استخدم عبارة التنمية المستدامة في سنة 1980 ضمن الإستراتيجية العالمية للبقاء، وعرفت على أنها تلك العملية التي يتمكن المجتمع من خلالها تحقيق حاجياته وأهدافه للأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر (4)؛ ويكون ترتب هذه الأخيرة وفقاً لأولوياتها (5). كما أنها نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية والثقافية في كل مشروع تنمية في كل مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خصوصاً وأنها الهيكل الأقرب إلى المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم.

1.2- أهداف التنمية المحلية المستدامة

للتنمية المحلية المستدامة عدة أهداف تنحصر في ثلاث مجموعات:

1.2.1- الأهداف الاجتماعية:

- تحسين المستوى المعيشي من صحة وضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع؛
- التدريب المهني بغية خلق إنسان يتعامل مع البيئة ومواردها وعناصرها ولا يقف مكشوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة؛
- الإهتمام بعملية تنظيم ظاهرة الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما ينتج عنه من مشاكل اجتماعية مثل: ارتفاع معدلات البطالة، توسع في الأحياء العشوائية وانتشار الأمراض الاجتماعية (من تسول، تشرد وإجرام)؛
- محاربة كل أشكال الفساد، الإنحراف والبيروقراطية التي تعطل وتعيق المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- توفير الأمن، الرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع وإعطاء الفرصة لكل الفئات لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والوطني.

1.2.2- الأهداف الاقتصادية:

- قيام اقتصاد محلي مستدام ومتنوع؛
- تحسين المستويات المعيشية والإنتاجية وتوفير جميع التسهيلات للمواطنين؛
- تقليص الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الإقتصاديات المحلية لخدمة الإقتصاد الوطني؛

- زيادة معدلات الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني؛
- خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته، من أجل إعطاء دفعة حقيقية للإقتصاد الوطني بغية تحقيق متطلبات التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة.

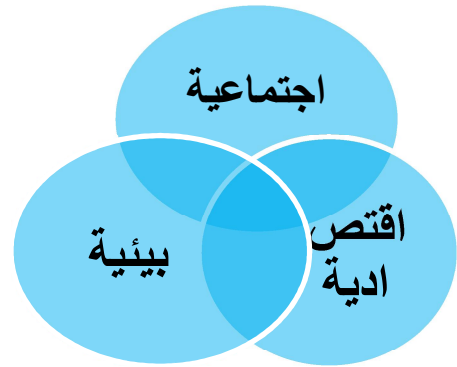
1. 2. 3- الأهداف البيئية:

- زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة؛
- تحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي؛
- ضمان الحماية الكافية للموارد الطبيعية التي تعتبر أحد الأصول الرأسمالية التي تلعب دورا كبيرا في إدراج الفوائد المستدامة والتي باتت تتعرض إلى الكثير من الإهمال، وذلك بخلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة استغلال وحماية هذه الموارد.

1. 3- أبعاد التنمية المحلية المستدامة

للتنمية المحلية المستدامة ثلاثة أبعاد متداخلة فيما بينها تمثل في البعد الاجتماعي، البعد الاقتصادي والبعد البيئي كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل 01 : أبعاد التنمية المستدامة⁽⁶⁾:



المصدر: مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 1، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 447.

العدالة
التوافق
الاستدامة
التطبيق

* البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يتمحور في تحسين مستوى الصحة والتعليم، اعتماد النمط الديمقراطي والإشتركي في الحكم باعتباره القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل والنهوض بالتنمية الريفية النشيطة من أجل التقليل من الزحف نحو المدن⁽⁷⁾.

* البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتركز في كيفية تطوير التنمية الاقتصادية لكي تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد وهذا من خلال الحصة التي يستهلكها الفرد من الموارد الطبيعية. إضافة إلى استخدام تكنولوجيا تحمي النظم الطبيعية، الإستهلاك العقلاني والرشد للموارد الطبيعية والمساواة في توزيع الدخل.

* البعد البيئي يركز على ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون الصناعات والإستهلاكات البشرية صديقة للبيئة.

2- نتائج تجسيد البرامج الاستثمارية العامة بولاية تيسمسيلت

تلعب البرامج الاستثمارية العامة دورا محما في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على المستوى المحلي والوطني، وسيتم في مايلي دراسة نتائجها بولاية تيسمسيلت.

2. 1- برامج التنمية المحلية المستدامة بولاية تيسمسيلت

استفادت ولاية تيسمسيلت وكغيرها من ولايات الوطن من أغلفة مالية جد معتبرة من خلال البرامج الاستثمارية الخماسية المعتمدة من سنة 2000 الى غاية 2019

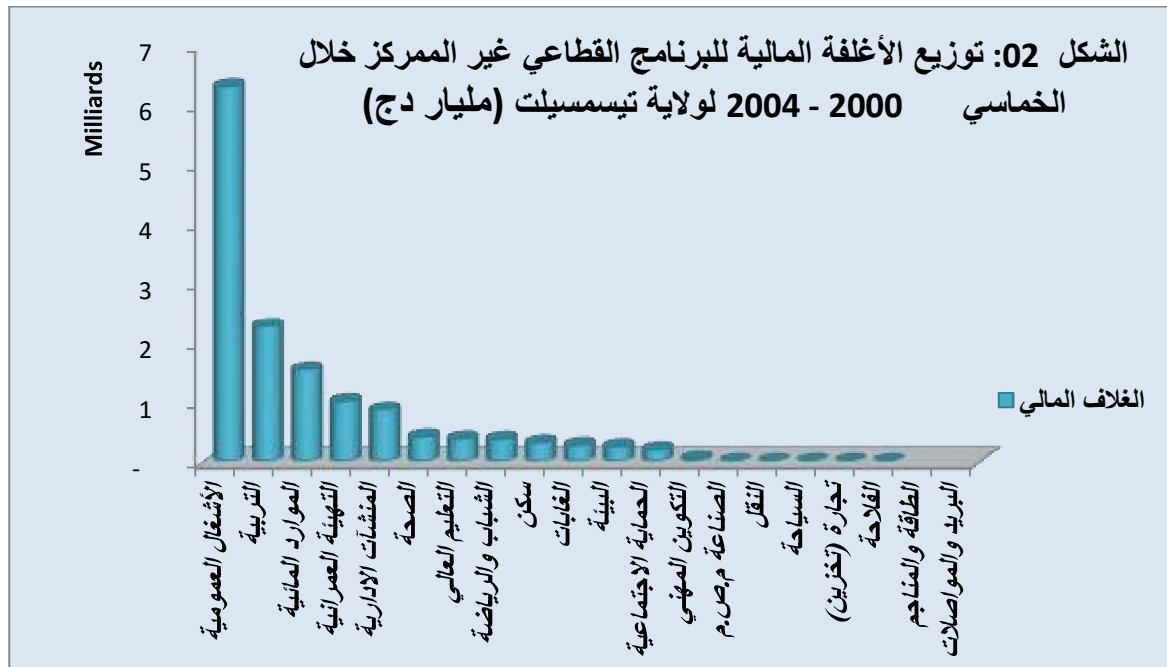
وتتجسد هذه البرامج في كل من:

- المخطط البلدي للتنمية: يرمي هذا المخطط الى دعم القاعدة الاقتصادية وتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، ويسجل باسم الوالي ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط أن يكون متماشيا مع كل من المخططين القطاعي والوطني للتنمية؛
- البرنامج القطاعي غير المركز: تدرج هذه البرامج في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية وتسجل باسم الوالي، كما أنه تبلغ رخصة برنامجهما حسب كل قطاع؛

- البرنامج القطاعي المركز: تكون تابعة للإدارة المركزية حسب قطاعات النشاط والتي تشملها الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم الدعم والغلاف المالي لهذه المشاريع وتراقب سير الأعمال بها حتى تتم عملية الإنجاز.

1.1.2 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000 - 2004

انتهجت الجزائر من خلال هذا البرنامج سياسة الإنفاق العام من أجل دفع عجلة التنمية، وهذا من خلال دعم النشاطات التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل (بالتركيز على ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ بالإضافة تحسين تغطية حاجات السكان ورد الاعتبار إلى المنشآت القاعدية.

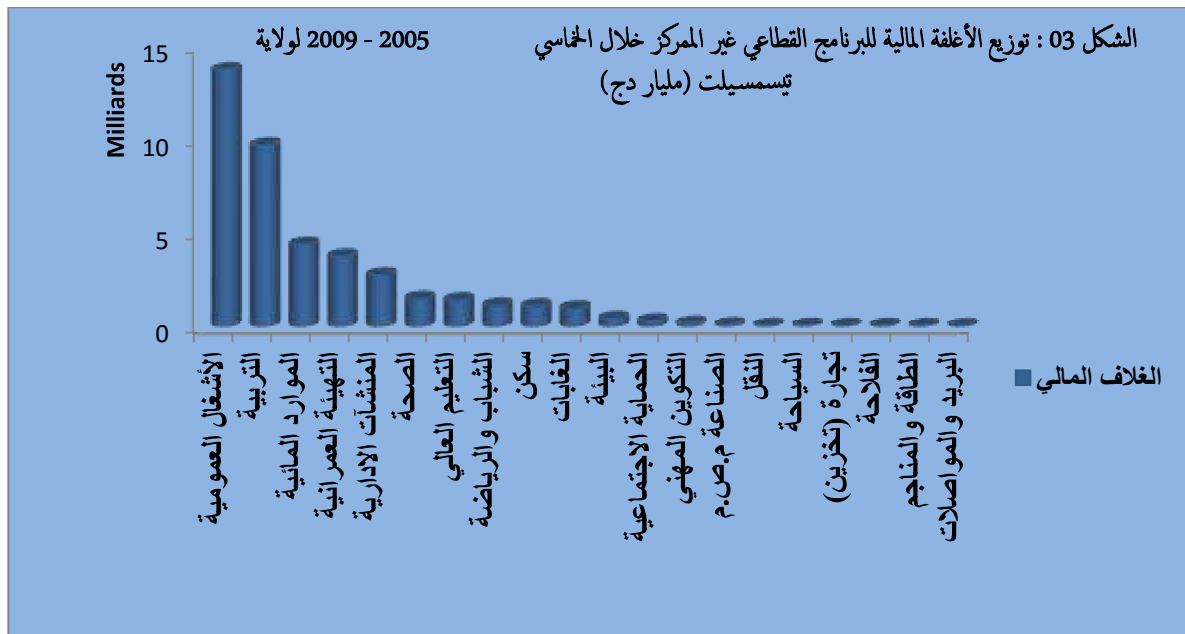


المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

يمثل الشكل 02 توزيع الأغلفة المالية للبرنامج القطاعي غير المركز حسب القطاعات خلال الفترة الممتدة من 2004-2000 لولاية تيسمسيلت. ومن الملاحظ أن قطاع الأشغال العمومية (حوالي 6,4 مليار دينار جزائري) هو الذي أخذ حصة الأسد من الغلاف المالي الإجمالي الممنوح بالإضافة إلى الموارد المائية والمنشآت الإدارية، ولم تسجل العديد من القطاعات الهامة أي برنامج كالفلاحة، الصناعة، السياحة النقل وغيرها من القطاعات وهذا فقط في البرنامج القطاعي غير المركز.

2.1.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009

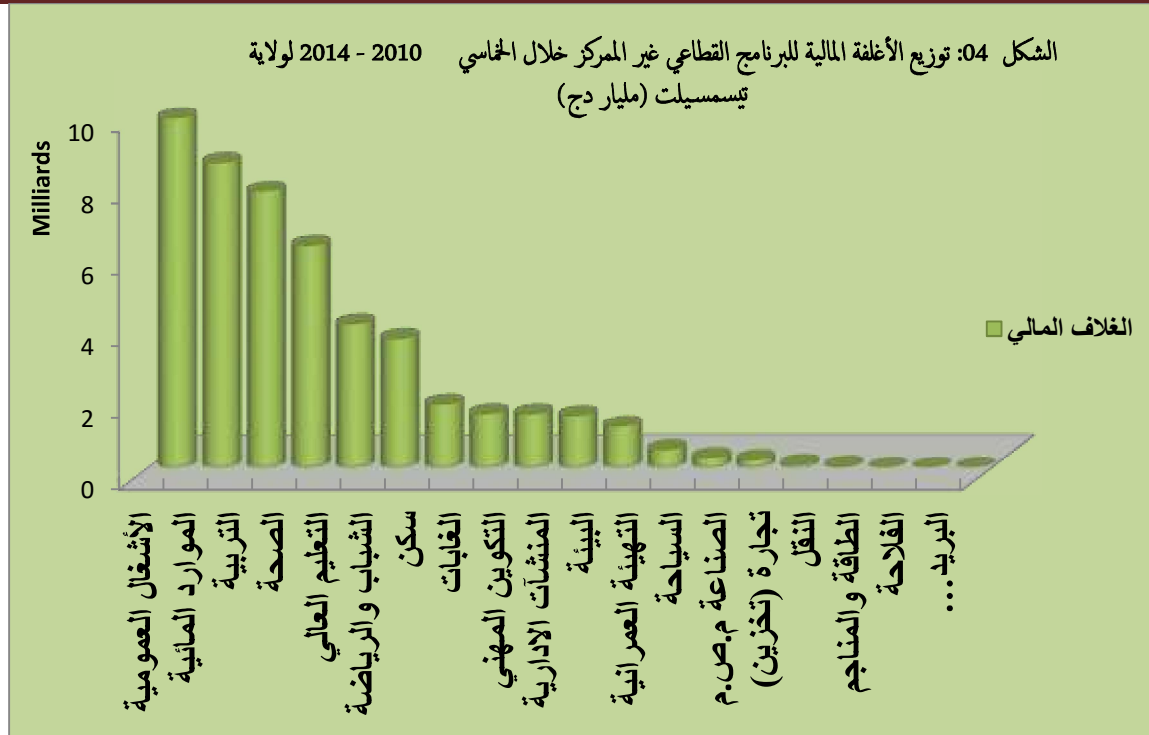
جاء هذا البرنامج من أجل تحديث وتوسيع الخدمات العامة وتحسين مستوى معيشة الأفراد إضافة إلى تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية. ومن أجل دعم التنمية الاقتصادية خلال هذا الخماسي خصصت برامج لولايات الجنوب وكذا ولايات الهضاب العليا؛ وتعتبر ولاية تيسمسيلت من الولايات المستفيدة من برنامج الهضاب العليا. فقد حظي كل من قطاع الأشغال العمومية، الموارد المائية، المنشآت الإدارية، التعليم العالي، السكن، البيئة والتكوين المهني بتسجيل برامج في إطار البرنامج العادي وبرنامج الهضاب العليا بغية تطوير البنى التحتية وتحسين المستوى المعيشي لسكان الولاية. وبالرغم من أن ولاية تيسمسيلت ولاية فلاحية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى أنها تزخر بمناطق سياحية جد رائعة إلا أنها لم تحظى ببرامج استثمارية في البرنامج القطاعي غير المركز خلال هذا الخماسي.



المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

3.1.2 برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 - 2014

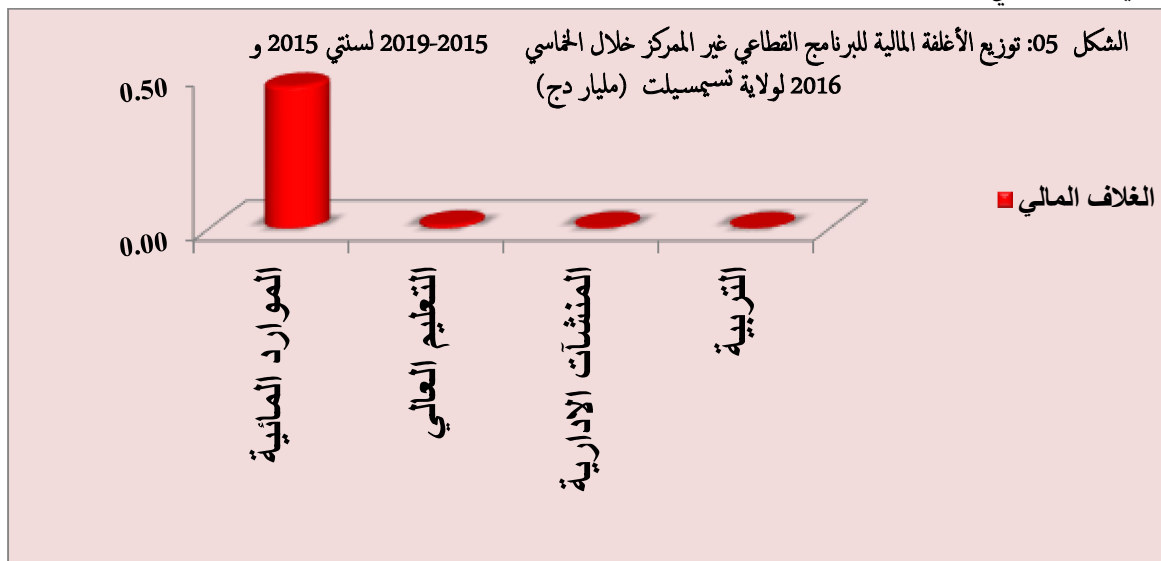
عرفت الجزائر إنفاقا عموميا منقطع النظير خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، بحيث رصدت غلاف مالي قارب 21214 مليار دينار جزائري، وهذا من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها في تلك الفترة وإطلاق مشاريع جديدة تهدف إلى تحسين التنمية البشرية، ترقية الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁾. وقد منحت ولاية تيسمسيلت غلاف مالي ما يقارب 48,26 مليار دينار وخصصت لكل من قطاع الأشغال العمومية، الموارد المائية، التربية، الصحة، التعليم العالي، والشباب والرياضة نسب 20,2 %، 17,6 %، 16 %، 12,8 %، 8,3 %، 7,5 % على التوالي من هذا الغلاف المالي الإجمالي (وهو ما يقارب 82,5 %)⁽⁹⁾. في حين أنه لم يخصص لكل من قطاع الصناعة، الفلاحة والسياحة سوى نسبة 1 % بالرغم من أنها القطاعات التي يعول عليها من أجل تحقيق التنمية بالولاية، والشكل الموالي يوضح ذلك.



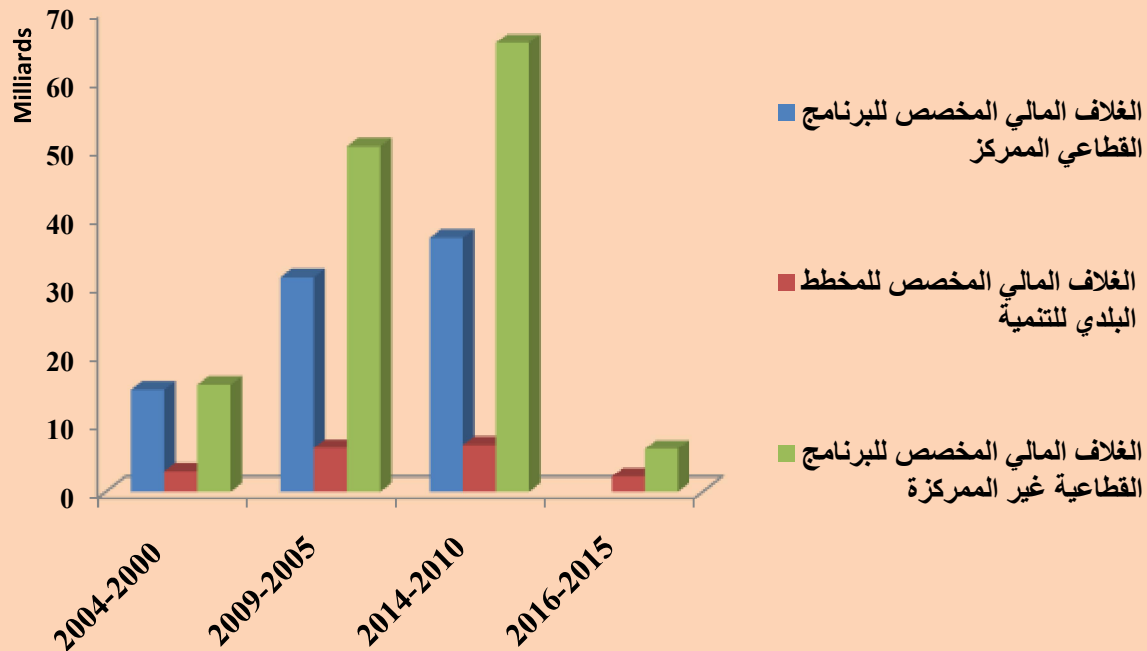
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

4.1.2 برنامج استناد النمو الاقتصادي 2015 - 2019

شهدت أسعار النفط في الفترة الممتدة من نهاية سنة 2014 إلى غاية نهاية سنة 2016 انخفاضا كبيرا، حيث بلغت 30 دولار للبرميل، وأمام هذا الوضع اضطرت الحكومة إلى تطبيق العديد من الإجراءات لمواجهة الوضع؛ ومن بينها التقليل في النفقات العامة والبحث عن مصادر أخرى خارج النفط لتنويع اقتصادها. وقد رصدت الحكومة لولاية تيسمسيلت ما يقارب 0,47 مليار دينار فقط خلال السنتين الأولتين من الخماسي 2015 - 2019 وهذا خصيصا لقطاع الموارد المائية، التعليم العالي، التربية والمنشآت الإدارية. ويرجع التراجع الكبير في حجم النفقات المخصصة للبرنامج القطاعي غير المراكز وهذا يرجع الى الأزمة النفطية 2014 وطبيعة الإقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات).



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.
وفيا يلي سيتم عرض مختلف الأغلفة المالية الممنوحة لولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2000 - 2016
الشكل 06: توزيع الأغلفة المالية الممنوحة على البرامج الاستراتيجية لولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2000 - 2016 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

يبين الشكل حجم الأغلفة المالية التي استفادت منها ولاية تيسمسيلت من خلال البرامج الاستراتيجية التي سطرتها الحكومة، حيث أنه يتضح زيادة مستمرة في الأغلفة المالية الممنوحة فقد سجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي زيادة قدرها 163% في حجم الغلاف المالي الممنوح مقارنة ببرنامج الإنعاش الإقتصادي؛ وقد سجل الخماسي 2010 - 2014 زيادة بنسبة 262,96% مقارنة بالخماسي 2000-2004 ويرجع ذلك إلى الارتفاع في مداخيل المحروقات. حيث خصصت الحكومة أغلفة مالية جد معتبرة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي لكل ولايات الوطن، وكان الغلاف المالي الاجمالي المخصص للولاية حوالي 109 مليار دينار. في حين سجلت كل من سنتي 2015 و 2016 انخفاضا كبيرا جدا في الأغلفة المالية الممنوحة وذلك بسبب انهيار أسعار البترول والذي أدى إلى انخفاض في العوائد المالية النفطية وبالتالي اجبار الحكومة على إتباع سياسة حكومية انكماشية من خلال الضغط على النفقات العامة والتقليل من العمليات الاستيرادية، فقد بلغ الغلاف المالي المخصص حوالي 8 مليار دينار جزائري.

1.2- مساهمة البرامج الاستثمارية المسطرة في تحقيق التنمية لولاية تيسمسيلت وآفاق الولاية في ظل رهان تنويع الإقتصاد
سجلت البرامج الإستثمارية التي استفادت منها الولاية العديد من النتائج المعتبرة ويبرز هذا التحسن خصوصا على مستوى تحسين الظروف المعيشية لسكان الولاية.

1.2.2 النتائج المتعلقة بتحسين مستوى الظروف المعيشية لسكان الولاية

تعد نسبة الإيصال بالكهرباء، الغاز الطبيعي، المياه الصالحة للشرب، الصحة التعليم من أهم المؤشرات الخاصة بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. فقد بلغت نسبة الإيصال بالكهرباء 96.08 % سنة 2010 في حين أنها بلغت سنة 2015 نسبة 76,40 %، كما أن نسبة توزيع الغاز الطبيعي بلغت في سنة 2010 نسبة 54 % لتصل في نهاية سنة 2015 ما قيمة 45,76 % ويرجع التراجع في هذه النسبة إلى الزيادة في عدد السكان. كما يعتبر قطاع الموارد المائية من القطاعات الحساسة في التنمية المحلية، من حيث الاهتمام بتحسين نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب للمواطنين و تجديد اعادة شبكات النقل و التوزيع لهذا العنصر الحيوي، مع جمع المصببات العشوائية للمياه المستعملة و تصفيته و إعادة استعمالها في الري الفلاحي. وفيما يخص التزويد بالمياه الصالحة للشرب فبلغت نهاية 2015 نسبة 94,5 % وهي نتيجة جد معتبرة بالنظر إلى الأغلفة المالية المرصودة لقطاع الموارد المائية من خلال البرامج الإستثمارية. من أجل تدعيم التكفل الحقيقي للمريض و تحسين الخدمات الصحية، عرف قطاع الصحة إنتعاشا كبيرا لختلاف المهام المنوطة به، سواء كانت من ناحية التأطير الخاص بالمهنة (عمومي كان أو خاص)، أو من ناحية الوقاية الصحية و النجاعة و النوعية العلاجية المقدمة للمريض بالإضافة إلى عملية التكوين للإطار الشبه طبي⁽¹⁰⁾. حيث سجل هذا القطاع بالولاية تطور جد كبير ويمكن ابراز ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول 01: تطور الإنجازات المحققة في قطاع الصحة لولاية تيسمسيلت

2015	2010	
03 مستشفيات، مع تسجيل عملية انجاز مستشفى 240 سرير بعاصمة الولاية في سنة 2014 وهذا المشروع محمد بسبب الوضعية الإقتصادية للبلاد في الوقت الراهن.	03 بسعة 576 سرير	عدد المستشفيات
113	108	عدد قاعات العلاج
19	06	عدد العيادات

المصدر: مديرية الصحة والسكان لولاية تيسمسيلت

يتضح من الجدول أن هناك زيادة معتبرة في عدد قاعات العلاج والعيادات المتعددة الخدمات، وبالنسبة لعدد الأطباء فني نهاية 2015 سجلت الولاية 152 طبيب مختص و 245 طبيب عام؛ وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الجهود المبذولة من قبل الحكومة في هذا القطاع.

أما فيما يخص قطاع التربية فقد حققت الولاية عدة انجازات بفضل المشاريع الاستثمارية المبرمجة لفائدتها، والتي ساهمت بشكل كبير جدا في تحسين المستوى والظروف التعليمية لأبناء الولاية لختلف الأطوار⁽¹¹⁾، ويتضح التطور جليا من خلال الجدول الموالي.

جدول 02: تطور الإنجازات المحققة في قطاع التربية لولاية تيسمسيلت

2015	2000	
213	192	عدد المدارس والمتوسطات
65	36	عدد الثانويات

عدد المطاعم المدرسية	96	182
----------------------	----	-----

المصدر: مديرية التربية لولاية تيسمسيلت

قطاع التعليم العالي هو الآخر شهد تطور كبير ففي سنة 2007 تم إنشاء ملحق جامعي بسعة 2000 مقعد بيداغوجي بالولاية تابع لجامعة ابن خلدون بتيارت، ليصل في سنة 2010 طاقة استيعابه 4000 مقعد بيداغوجي؛ وبعد أن أصبح مركزا جامعيًا تحت اسم أحمد بن يحيى الونشريسي وصلت طاقة الاستيعاب في سنة 2015 ما يعادل 6000 مقعد. وبالنسبة للتكوين المهني الذي يعتبر همزة وصل بين القطاعات الحيوية وبين طالب الشغل من خلال فرص التكوين التي يمنحها في مختلف التخصصات و مؤهلات التكوين التي يوفرها لمختلف الشرائح المكونة للمجتمع، فهو يفتح المجال للتكوين أمام مستخدمي القطاعات الذين لا يتوفرون على التأهيلات المهنية الكافية في مجمل الميادين التي بإمكانها المساهمة في الارتقاء بالتقنية المحلية وذلك من خلال فتح مجالات للتعاون مع القطاعات الأخرى بإبرام اتفاقيات تكوين للتكفل بقوات العمال و المستخدمين خاصة في التخصصات القاعدية التي تحتاجها الولاية كقطاع الفلاحة، قطاع السكن، العمران و المدينة، قطاع الصناعة، قطاع السياحة و الصناعة التقليدية وقطاع التشغيل. فالولاية تحتوي اليوم على 10 مراكز تكوينية عبر بلديات الولاية تضمن دورات تكوينية في 20 تخصص.

يعتبر قطاع السكن قطاعا حساسا، نظرا لمساهمة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية اليومية للمواطنين إذ يعتبر المحور الرئيسي - و الأساسي في ترتيب انشغالات السلطات العمومية بمختلف طرقه المعتمدة، حيث تم تسجيل في سنة 2014: 2000 سكن عمومي إيجاري منها 1000 وحدة سكنية موجهة للقضاء على السكن الهش و 1000 إعانة مخصصة للسكن الريفي. وفي هذا الصدد بلغ عدد السكنات المنطلقة في الإنجاز خلال هذه السنة 13.843 منها 7.806 وحدة سكنية عمومية إيجارية و 5.316 سكن ريفي، إضافة إلى 553 سكن تساهمي؛ حيث وصلت السكنات المنتهية خلال هذه السنة 5.100 منها 481 سكن عمومي إيجاري و 4.619 سكن ريفي. تعتبر شبكة الطرقات من أهم العناصر لتطور التنمية الاقتصادية إذ تسهل الترابط بين مختلف المناطق كما تساهم في عملية التبادل التجاري داخل وخارج الولاية. علما أن هذه الشبكة تمتد على مسافة 1.515 كلم حيث أنها تستجيب حاليا و بصفة مرضية لمتطلبات حركة المرور ماعدا بعض الطرق الولائية و البلدية و التي يتطلب التكفل بها في المشاريع المستقبلية وتتوزع هذه الشبكة على النحو التالي:

*الطرق الوطنية: 215 كلم؛

*الطرق الولائية: 502 كلم؛

*الطرق البلدية: 798 كلم.

وأهم المشاريع التي استفادت منها الولاية في الآونة الأخيرة والتي لازالت قيد الإنجاز تمثلت في:

*الطريق السيار الرابط بين شلف - تيسمسيلت؛

*الطريق السيار الرابط بين خميس مليانة - تيسمسيلت - تيارت؛

*طريق السكة الحديدية الرابطة بين تيسمسيلت ب و غزول.

بالنسبة لتخفيض معدلات البطالة، سجلت نسبة البطالة انخفاضا من 40 % سنة 1999 لتصل إلى 9 % سنة 2014.

وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنه سجل نقضا حادا على مستوى ورشات الإنجاز في اليد العاملة العادية والمؤهلة وعزوف الشباب عن العمل في قطاع الفلاحة رغم هذا الطابع الذي تتميز به الولاية وتوفير فرص الاستثمار بهذا القطاع الحيوي.

2.2.2 النتائج المحققة في القطاعات المعول عليها بالولاية في ظل رهان تنويع الاقتصاد

1.2.2.2 النتائج المحققة في قطاع الفلاحة بالولاية في ظل رهان تنويع الاقتصاد

إن الطابع الفلاحي للولاية وثرواتها الغاية يمثلان المحور الأساسي والرئيسي لعملية الإنعاش الإقتصادي، وهذا يمر حتما بالعمل على تثمين وتدعيم هاته الثروات وإتباع كل السبل الأخرى التي تمكنها من شغل مكانتها الإستراتيجية في التنمية المحلية. إن مختلف البرامج المسطرة من طرف الحكومة في هذا المجال سواء كانت التنمية الريفية الجوارية، الحماية ضد التصحر، تطوير الفلاحة الجبلية وكذا تطوير مناطق الهضاب العليا، بالإضافة إلى عمليات تربية المائيات وإستغلال الثروة السمكية المتواجدة بالسدود، دليل على إصرار الدولة بتدعيم هذه القطاعات المنتجة للثروة والمنشئة لأكبر عدد ممكن من مناصب العمل، ناهيك عن تحقيق الإكتفاء الذاتي محليا ووطنيا ولما لا التصدير وهذا هو الرهان الذي تصبو الحكومة إلى تحقيقه.

عرفت المشاريع المركزية لولاية تيسمسيلت حيوية في سير أشغالها والتي شملت في سنة 2014 على سبيل المثال فتح وتهيئة المسالك على مسافة 4 كلم، تصحيح مجاري المياه 1500 م³ وفتح مسالك 4,2 كلم والمسجلة ضمن برنامج تطوير الفلاحة الجبلية (12). أما عن برنامج تطوير مناطق الهضاب العليا، سجلت سنة 2014 إنجاز 1125 هكتار من التحسين العقاري وإستصلاح الأراضي على مساحة 500 هكتار، كما عرف أيضا إنجاز مشاريع جوارية للتنمية الريفية إنتعاشا في أشغالها والمتعلقة بـ:

*فتح المسالك على مسافة 17,5 كلم

*زراعة 40 هكتار من التين الشوكي

*تهيئة المسالك على مسافة 3 كلم

*مصدات الرياح على مسافة 40 كلم

*حفر الآبار 08 وحدات

*تهيئة الآبار 05 وحدات

ومن جانب آخر مست حملة البذر والحرق للموسم الفلاحي 2013 / 2014 مساحة إجمالية تقدر بـ 78.000 هكتار وبلغ الإنتاج الزراعي 689.800 قنطار منها 484.313 قنطار من القمح الصلب، 54.624 قنطار من القمح اللين، 14.200 قنطار شعير و9.030 قنطار من الخرطال وفي هذا السياق بلغت عدد نقاط التجميع 10 وحدات وبلغ عدد الفلاحين الذين سلموا إنتاجهم وقبضوا مستحقاتهم 740 فلاح بمبلغ يقدر بـ 1.300.380.484,40 دج.

أما عن زراعة الأعلاف فقد تم تسطير برنامج يخص 1.697 هكتار حيث قدر الإنتاج الإجمالي بـ 103.910 قنطار موزعة كما يلي:

* الفصة - الخرطال: المساحة المزروعة 665 هكتار - الإنتاج: 18.570 قنطار

* الخرطال: المساحة المزروعة 282 هكتار - الإنتاج: 20.750 قنطار

* شعير العلف: المساحة المزروعة 450 هكتار - الإنتاج: 64.590 قنطار

وفما يخص زراعة البقول الجافة فقدت المساحة المزروعة بـ 766 هكتار خلال سنة 2014 (عدس: 289 هـ، حمص: 257 هـ، الفول الجاف: 173,5 هـ والجلبانة 46 هـ) بإنتاج إجمالي 5.569 قنطار (عدس: 2310، حمص: 1733، الفول الجاف: 1243 والجلبانة 284).

فيما يخص المنتجات الأخرى:

* إنتاج الخضروات: 99 900 قنطار

* إنتاج الفواكه: 174 000 قنطار

* إنتاج الزيتون: 33 200 قنطار

* إنتاج العنب: 14000 قنطار

أما فيما يخص العمليات المدعمة من طرف الصناديق المخصصة لهذا الغرض في سنة 2014 سجل مايلي:

*الصندوق الوطني للإستثمار الفلاحي (FNDIA): دعم هذا الصندوق كمية من البنود والمقدرة بـ 21.675 مبلغ مالي يقدر بـ 25.711.600 دج.

*الصندوق الوطني للضبط والإنتاج الفلاحي (FNRPA): تم من طرف هذا الصندوق دعم خاص لبرنامج تكثيف الحبوب للفلاحين بكمية تقدر 3889 قنطار ومبلغ مالي 2.639.925 دج.
كما إستفاد الفلاحون أيضا من دعم الأسمدة بكمية 6168 قنطار خلال الموسم الفلاحي 2013 / 2014 بمبلغ مالي يقدر بـ 29.820.200,00 دج.
وفي إطار الصندوق الوطني للضبط والإنتاج الفلاحي للبقوليات فقد تم منح دعم خاص لبرنامج التكثيف وجمع البقول الجافة.

جدول 03: حصيلة البقول الجافة المجمعة والمكثفة لسنة 2014

البقول الجافة المكثفة	البقول الجافة المجمعة	
742	1094,8	الكمية (القنطار)
1.521.750	2.891.760	المبلغ (دج)

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت
وفيا يتعلق بجانب المكثفة الفلاحية، تتمثل حصيلة سنة 2014 فيما يلي:

جدول 04: الآليات الزراعية الموزعة خلال سنة 2014

المجموع	نوع الآليات				التعيين
	عتاد الحرث والمعالجة	الجرارات	تجديد آلات الحصاد	الحاصدات	
435	243	150	20	22	العدد الموزع
545.25	27,55	145,94	293,37	77,35	القيمة المالية المدعمة (مليون دج)

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية تيسمسيلت

في إطار برنامج تطوير شعبة الزيتون تم من خلال برنامج المبادرة المحلية غرس 253 هكتار سنة 2014 بمبلغ مالي يقدر بـ 15.506.500 دج، وعن برنامج تطوير الحليب تم ترميم حضيرة للأبقار بمبلغ 303.966 دج وكذا ترميم حضائر للدجاج بمبلغ 2.125.031,10 دج، أما شعبة النحل فتم دعمها بـ 30 خلية بمبلغ مالي يقدر بـ 150.000 دج.
وبالنسبة للصحة الحيوانية دائما لسنة 2014 كانت حصيلة مختلف الحملات تتلخص فيما يلي:

*التطعيم ضد الجدري (ANTI CLAVELEUSE)

- عدد المربين المستفيدين: 1.789

- عدد رؤوس الأغنام الملقحة: 222 806

*التطعيم ضد الحمى القلاعية

- عدد المربين المستفيدين: 2 497

- عدد رؤوس الأبقار الملقحة: 18 430

*التطعيم ضد الكلب

- عدد المربين المستفيدين: 886
- عدد رؤوس الأبقار الملقحة: 6736
- *التطعيم ضد الحمى المالطية (الأغنام)
- عدد المربين المستفيدين: 703
- عدد رؤوس الأغنام الملقحة: 21 203
- *التطعيم ضد الحمى المالطية (الماعز)
- عدد المربين المستفيدين: 522
- عدد رؤوس الماعز الملقحة: 6 237
- الإنتاج الحيواني بالولاية عرف هو الآخر نتيجة معتبرة في سنة 2014 وتمثلت في:

*حصيلة جمع الحليب:

- أما بالنسبة لحصيلة جمع الحليب فقد تم جمع 1 122 861 لتر بمبلغ مدعم يقدر بـ 23 580 081 دج، الموزع كالآتي:
- منحة الإنتاج: 13 474 332 دج
- منحة التجميع: 5 614 305 دج
- منحة التحويل: 4 491 444 دج
- *اللحوم الحمراء: 50310 قنطار
- *اللحوم البيضاء: 49 000 قنطار
- *البيض: 44 123 000 وحدة
- *الحليب: 25 079 000 لتر
- *العسل: 327 لتر
- *الصوف: 3 500 قنطار

2.2.2.2 النتائج المحققة في قطاع الصناعة بالولاية في ظل رهان تنويع الاقتصاد

- في إطار إنعاش الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ارتأت السلطات الولائية العمل على توفير جملة من الشروط لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:
- توفير العقار الصناعي وذلك عن طريق جرد لجميع الجيوب العقارية وتوسيع منطقتي النشاط والعمل على إنشاء مناطق نشاط عبر كل البلديات والعملية لازالت متواصلة؛
- متابعة الاستثمارات المنجزة وكذلك المشاريع التي لم تنطلق مع دراسة كل الحالات قصد معالجتها ومراقبة المستثمرين من أجل معرفة الأسباب والمشاكل المطروحة في مرحلة انجاز المشاريع وتذليل العقبات التي تعيق الاستثمار.
- هذا فضلا إلى جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها قصد التحسين الفوري لمناخ الأعمال نذكرها فيما يلي:
- تخصيص مكتب خاص لاستقبال المستثمرين وإعطائهم كل المعلومات التي لها علاقة بالاستثمار ومراقبة هؤلاء في جميع المراحل من أجل توفير مناخ حقيقي لفائدة المؤسسات والمقاولين؛
- متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإعداد رخصة البناء للمشاريع الاستثمارية؛
- تحديد أجال عشرة (10) أيام من أجل تسليم قرار منح المزايا للمستفيدين من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛
- إنشاء بنك معلوماتي يتعلق بفرص الاستثمار حسب خصوصيات الولاية؛
- تقليص الوثائق المكونة لملف الاستثمار.

أما في إطار عملية التسيير العقلاني للعقار قامت اللجنة بتقييم مدى انطلاق المشاريع التي حاز عليها المستثمرون في السابق، و في هذا الصدد اتخذت جملة من الإجراءات من بينها استدعاء هؤلاء المستثمرين لمعرفة سبب عدم انطلاق مشاريعهم كما وجهت لهم إدارات وهي بصدد دراسة الملفات حالة بحالة كون أن هؤلاء أغلبهم يحوزون على عقود ملكية، إن هذه العملية هي متابعة دوريا من طرف اللجنة.

تتوفر ولاية تيسمسيلت على ثلاثة (03) مناطق نشاطات متواجدة بكل من تيسمسيلت، ثنية الحد وخميسي مينة كما يلي (13):

جدول 05: وضعية مناطق النشاط بولاية تيسمسيلت إلى نهاية سنة 2014

منطقة النشاطات	المساحة الإجمالية م ²	القطع الإجمالية		القطع الممنوحة		المساحة المتبقية م ²
		العدد	المساحة م ²	العدد	المساحة م ²	
تيسمسيلت	211 200	141	146 413	125	135 843	10 570
ثنية الحد	29 300	30	15 790	10	5 419	10 371
خميسي	71 400	61	41 178	39	29 805	11 373
المجموع	311 900	232	203 380	174	171 066	32 314

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم

كما سطرت برنامج تأهيل لهذه المناطق تشمل أشغال الإنارة العمومية، الحائط الخارجي، شبكة صرف المياه، تأهيل الطرقات و الأرصفة وتوصيل شبكة المياه الصالحة للشرب.

هناك عدد قليل جدا من المؤسسات تشتغل في الصناعة النسيجية، المناجم والمقالع وحسب إحصائيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية فإن الإنتاج سنة 2015 قدر كما يلي:

- إنتاج 144941 وحدة من الأغذية و 105160 متر طولي من الأقمشة من قبل مؤسسة إنتاج الأغذية والنسيج؛
- استعمال 61903 طن من الطين لإنتاج الأجر من طرف مؤسسة واحدة تشغل على مستوى الولاية، وقدر إنتاجها ب 13 607 041 وحدة؛

- إنتاج 364106 م³ من الحصى من طرف ثماني مؤسسات من بين ثلاثة عشر المتواجدة بالولاية؛
 - إنتاج 18 273 طن من الباريت لوحدة SOMIBAR بوقايد.
- تسعى الولاية إلى استقطاب عدد كبير من المشاريع الإستثمارية سواء كانت من قبل مستثمرين محليين، أو وطنيين أو أجانب، وهذا من أجل بعث النشاط الصناعي والنهوض بالإقتصاد.

3.2.2.2 النتائج المحققة في قطاع السياحة بالولاية في ظل رهان تنويع الإقتصاد

في إطار النهوض بقطاع السياحة والصناعة التقليدية هناك عدة مساعي حثيثة للقيام بمبادرات من شأنها تحقيق الأهداف المسطرة بغية ضمان التنمية المستدامة للقطاع في مجال استغلال الثروات، تأهيل وترقية القدرات المتاحة وبالتالي التحفيز على إرساء قواعد الثقافة السياحية بالمنطقة.

وهذا ما تم اعتماده في دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية والذي يمثل ورقة الطريق من أجل تهيئة المؤهلات السياحية بالولاية وعليه تم اعتماد المحاور التالية:

* في مجال التنمية السياحية:

بالرغم من اعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة كمحرك للتنمية والاستثمار فان العناية ستعطي لقطاع لا يقل اهمية وجب تأهيله والدفع به ألا وهو قطاع السياحة نظرا لما تزخر به الولاية من مؤهلات تمكنها من الارتقاء الى مصف الولايات السياحية لتوفرها على ثلاث مناطق سياحية رئيسية وهي⁽¹⁴⁾:

- منطقة برج بونعامه شمالا والتي يتواجد فيها الحمام المعدني بسيدي سليمان، يحتوي على ثمانية منابع حموية مياهما غنية بالتركيبات المعدنية، درجات حرارتها تفوق 42 درجة وذات تدفق 4 ل/ث، كما أن مياهما صالحة لمعالجة عدة أمراض منها : الأمراض المرتبطة بالمفاصل، داء الروماتيزم المزمن، الأمراض المرتبطة بالجهاز الهضمي والأمراض الجلدية. وهي موزعة على سبعة منابع حموية مستغلة من طرف الحمام البلدي وواحد مستغل تقليديا من طرف مستثمر خاص تحصل عليه بموجب عقد امتياز بتاريخ 2005/09/14. كما وصل عدد الوافدين إلى هذه الحمامات المعدنية خلال سنة 2014: 58747 زائر جزائري من مختلف الولايات و 05 أجانب من فرنسا. ناهيك عن منطقة عين عنتر ببوقايد التي تزخر بمناظر طبيعية وتاريخية جد رائعة؛
- المداد (بلدية ثنية الحد) شرقا وبالأخص غابة الأرز المصنفة عالميا؛
- السرسو تيسمسيلت شمالا.

بالإضافة إلى تربعها على مناطق أثرية هامة مصنفة ضمن التراث الوطني (تازا ببرج الأمير عبد القادر و عين تكرية بخميسي).

في هذا الإطار تتلخص انشغالات الولاية فيما يلي:

- تهيئة منطقة حمام سيدي سليمان.
- إنشاء وتهيئة مناطق توسع سياحي.
- تهيئة وتجهيز مواقع سياحية ترفيهية.
- إنشاء وتهيئة مسالك سياحية في إطار السياحة البيئية.
- وفي إطار التكفل بهذه الانشغالات تم تسجيل العديد من العمليات والمثثلة في:
- * تسجيل منح أربع عمليات في إطار البرنامج القطاعي غير المركز لسنة 2014 بمبلغ مالي قدره 210 مليون دج، تمثلت هذه العمليات في ما يلي:

- دراسة تهيئة وفتح مسالك سياحية بيئية بلدية بوقايد (تم الإنطلاق في الإجراءات)؛
- دراسة تحديد وتصنيف أربع مناطق للتوسع السياحي (تم الإنطلاق في الإجراءات)؛
- متابعة وإنجاز أشغال تهيئة المحطة الحموية بسيدي سليمان. (تم الإنطلاق في الإجراءات)؛
- متابعة وإنجاز أشغال تهيئة وتجهيز موقع سياحي بسد كدية الرصفة (تم الإنطلاق في الإجراءات بعد الانتهاء من الدراسة).
- * تسجيل منح عملية في إطار البرنامج المركز برسم سنة 2014 بمبلغ 5 مليون دج تحت تسمية دراسة تحديد وتصنيف مناطق للتوسع السياحي؛

* متابعة إنجاز دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من طرف مكتب الدراسات CNERU، حيث تم عرض والمصادقة على المرحلة الرابعة والملف النهائي من طرف اللجنة الولائية للتنمية السياحية بتاريخ 23 جوان 2014، مع رفع التحفظات المسجلة من طرف مختلف القطاعات؛

* الانتهاء من عملية دراسة استقطاب حماية وإعادة تهيئة المنابع الحموية بسيدي سليمان من طرف مكتب الدراسات SOGREAH، حيث تم ايداع الملف النهائي؛

* الانتهاء من إنجاز أشغال التهيئة والتجهيز لغاية الترفيه لبلدية تيسمسيلت من طرف مؤسسة الانجاز راكب عبد القادر؛

* الانتهاء من عملية إنجاز لوحات توجيهية ترقيوية للمناطق السياحية بالولاية الموكلة لمؤسسة النشر و الاشهار ANEP؛

بالرغم من المناطق السياحية الرائعة التي تزخر بها الولاية إلا أن الخطيرة الولاية تيسمسيلت تشكل من ثلاث فنادق ونزل طريق فقط، حيث تحتوي على 84 غرفة بسعة إيواء تقدر بـ 165 سرير، ويعتبر هذا العدد ضئيل جدا ولا يساهم في دفع عجلة التنمية بالولاية. **في مجال وكالات السياحة والأسفار:** سجلت الولاية تأخر كبير في إنشاء الوكالات السياحية حيث كانت وكالة أيول ترافل فقط الوحيدة التي تنشط بالولاية، كما قد تحصلت ثلاث وكالات للسياحة والأسفار على الاعتماد النهائي مؤخرا من طرف وزارة السياحة وذلك خلال سنة 2014 وهي:

* فرع وكالة زعاطشة للسياحة والسفر تحصلت على الموافقة المبدئية رقم: 2013/118 المؤرخة في 18 فيفري 2013؛

* فرع وكالة الفنك تور تحصلت على الموافقة المبدئية رقم: 2013/554 المؤرخة في 08 جوان 2013؛

* وكالة القنار تور تحصلت على الموافقة المبدئية رقم: 2013/561 المؤرخة في 25 جوان 2013.

تسعى اليوم الولاية إلى تشجيع المستثمرين في هذا القطاع سواء كانوا محليين أو أجانب وهذا من أجل تغطية العجز المسجل، ودفع عجلة التنمية بالولاية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التطرق لموضوع مساهمة البرامج الاستراتيجية العامة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بولاية تيسمسيلت في ظل رهان تنويع الاقتصاد، وقد تبين أن هناك مساهمة كبيرة لهذه البرامج في العديد من القطاعات وذلك خصوصا من خلال تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من صحة، تزويد بالمياه الصالحة للشرب، الغز الطبيعي، التعليم والتكوين لمختلف المستويات، السكن، الطرقات، والمنشآت الإدارية والقاعدية. إلا أنه لم يتم تحقيق نتائج مرضية في كل من قطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة بالرغم من كل ما تزخر به الولاية من مؤهلات و ثروات، إذ تعتبر هذه القطاعات بمثابة المحرك الذي سيساهم وبدرجة كبيرة في النهوض بالتنمية المحلية والوطنية على حد سواء. وهذا في ظل اتجاهات وعزم الحكومة الراميين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، تخفيض الواردات وتنويع الصادرات من خلال دعم المنتجات الوطنية وتنويع إقتصاد. ويعتبر هذا التوجه حتمي لما آلت إليه التجارة الدولية، فمع تطور الإعتماد على الطاقات المتجددة من طاقة شمسية، طاقة الرياح وطاقة الرمال، إضافة إلى الغاز الصخري أصبح إلزاما مواكبة التطورات وبناء اقتصاد قوي في ظل احتدام التنافسية في الأسواق العالمية وهذا هو الرهان الذي يجب تحقيقه.

المراجع:

- 1- تم تبني البرامج الاستراتيجية العمومية من قبل الحكومة الجزائرية كاستراتيجية جديدة من أجل تحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة.
- 2- عبد الناصر براني، مبلود زكري، **قراءة في تجربة التنمية المحلية المألوية (سبل استفادة الجزائر منها)**، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية في الجزائر (واقع وآفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، 15/14 أبريل 2008 ص 03.
- 3- تعتبر التنمية المحلية حجر الزاوية التي من خلالها يتم تحقيق وتحسين التنمية الشاملة والمتوازنة.
- 4- عدم تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر من خلال تأمين حاجياتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكثر في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات. حيث تتركز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير، الإستدامة، الديمقراطية، المشاركة الشعبية، القيم، العدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.
- 5- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، **التنمية المستدامة، فلسفتها أساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 6- مصطفى طلبة، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد 1، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، 2006.
- 7- بن طيب هديات خديجة، بنوب لطيفة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 08/07 أبريل 2008، ص 11.
- 8- Le plan de relance économique : http://membres.lycos.fr/algo/download/plan_de_relance.doc, p:4.
- 9- إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية تيسمسيلت
- 10- إحصائيات مديرية الصحة والسكان بولاية تيسمسيلت
- 11- إحصائيات مديرية التربية بولاية تيسمسيلت